

مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة للسهم وعلاقتها.....
محمد السائح خليفة السائح

مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة للسهم وعلاقتها بسوق الأوراق المالية الليبي : (دراسة نظري) محمد السائح خليفة السائح

الملخص :

يهدف البحث إلى تحديد مسؤولية مراقب الحسابات عن القيمة العادلة للسهم للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي ومدى مسؤوليته عنها، وأهمية الإفصاح عن القيمة العادلة للسهم في مراجعة تقدير القيمة العادلة المقدم من قبل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، بهدف تحديد العلاقة بين مسؤولية مراقب الحسابات والإفصاح عن القيمة العادلة للسهم وأثر ذلك على كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي، وتشير نتائج هناك العديد من الصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة سواء المرتبطة بتعقيد المهمة أو تحيزات الإدارة أو تحديد وتقييم المخاطر المرتفعة لمراجعة القيمة العادلة أو المتعلقة بنقص الخبرة في مراجعة التقديرات أو تحديد الأتعاب وتأثيره علي استقلال مراقب الحسابات والتي تؤثر علي كفاءة مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة، و ضرورة إصدار معايير المحاسبة والمراجعة، بما يتماشى مع البيئة الليبية، والزام الشركات بتطبيق تلك المعايير من خلال التشريعات القانونية ومتابعة تنفيذها وتحديثها بصفة مستمرة بما يتماشى مع الواقع، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين مسؤولية مراقب الحسابات عن القيمة العادلة للسهم للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي ومدى مسؤوليته عنها، والإفصاح عن القيمة العادلة للسهم.



Abstract

This research aims to determine the responsibility of auditor for the fair value of stock of companies listed in the Libyan stock market, the extent to which they are responsible for it, and the importance of disclosing the fair value of stock in auditing the estimation of stock fair value submitted by companies listed in the Libyan stock market. this is in order to determine the relationship between auditor's responsibility and the disclosure of fair value of stock and its effect on the efficiency of Libyan stock market. The results indicate that there are several difficulties which face auditors when auditing and disclosing the fair value whether those related to task difficulty, management bias, determining and assessing the high risks of auditing fair value, or those related to the lack of experience of auditing estimations or determining fees and its effect on auditor independence which affects the efficiency of auditor when auditing the fair value. As a result, it is necessary to issue auditing and accounting standards which are consistent with the Libyan environment and force the companies to apply those standards through regulations and following up their enforcement and updating them continuously and consistently with the reality. The results of this study show that there is a positive relationship between auditor's responsibility for the fair value of stock of companies listed in the Libyan stock market and the extent of their responsibility for them, and the disclosure of stock fair value.



مقدمة البحث:

ويهتم مراقب الحسابات عند قيامه بمراجعة القيمة العادلة والإفصاح عنها بالتحقق من صحة تقديرات القيمة العادلة سواء الظاهرة في القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة لها، وتقييم ما إذا كانت إفصاحات القيمة العادلة ملائمة لإطار إعداد التقرير المالي، وذلك لتوفير رؤية متكاملة للمستثمرين المرتقبين الرغبين في الاستثمار.

وقد واكب بدء قيام مراقب الحسابات بهمام مراجعة القيمة العادلة للبنود، ظهور العديد من المشاكل والمعوقات، والتي تمثلت بصورة أولية في مراجعته يكتنفها العديد من المشاكل المحاسبية التي سببت صعوبة كبيرة في تقييم وحساب القيمة العادلة، بالإضافة لعدم توافر كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالتقييم لديه، وتلك الصعوبة أوجبت على مراقبي الحسابات أن يضعوا في اعتبارهم ضرورة أن يكونوا مؤهلين تأهيلاً كافياً لمراجعة القيمة العادلة وبذل الجهد في تطوير إمكانياتهم لأداء مراجعة جيدة، وبالإضافة إلى كفاءة مراقب الحسابات المطلوبة لإتمام عملية المراجعة، لا بد له من وجود برنامج مراجعة جيد يساعده في التخطيط لأداء مراجعة جيدة.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية الخاصة بأية وحدة اقتصادية أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة، حيث يهدف إلى توفير المعلومات التي تساعد الأطراف الخارجية عن الوحدة الاقتصادية مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والعملاء والجهات الحكومية والضريبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة بالنسبة لتعاملاتهم مع الوحدة الاقتصادية.

مشكلة البحث:

يعتبر مفهوم كفاءة الأسواق المالية أحد أكثر الموضوعات التي تثير الجدل بين المتعاملين في أسواق المال، ويعد تحديد مستوى كفاءة أسواق المال هو الأساس الذي يعني بتحديد أنسب المداخل لاختيار وتسعير وتقييم الأوراق المالية،



مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاقتها
محمد السانح خليفة السانح

وذلك في ضوء العلاقة بين كل من أسعار الأوراق المالية بصفة عامة والأسهم العادية بصفة خاصة من جانب وبين البيانات والمعلومات من جانب آخر، ومن جهة أخرى فإن مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية يكون كفاً في حالة ما إذا تحددت أسعار الأوراق المالية في ضوء معرفة جميع المتعاملين لمعلومة جديدة.

واعتقاد على العرض السابق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- ما مسؤولية مراقب الحسابات عن القيمة العادلة للسهم للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي؟
- ما أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة للسهم في مراجعة تقدير القيمة العادلة المقدم من قبل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي؟
- هل للعلاقة بين مسؤولية مراقب الحسابات والإفصاح عن القيمة العادلة للسهم أثر على كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي؟

أهداف البحث:

- يهدف الباحث في هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
- بيان مسؤولية مراقب الحسابات عن القيمة العادلة للسهم للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي ومدى مسؤوليته عنها.
 - تحديد أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة للسهم في تقرير مراقب الحسابات المقدم إلى سوق الأوراق المالية الليبي.
 - تحديد أثر العلاقة بين مراقب الحسابات والإفصاح عن القيمة العادلة للسهم على كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في الآتي:

- تعزيز مسؤولية مراقب الحسابات عن القيمة العادلة للسهم وتعزيز الإفصاح المحاسبي عنها بما يكفل تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي.



مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانح خليفة السانح

- تحديد أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة للسهم في تقرير مراقب الحسابات المقدم إلى سوق الأوراق المالية الليبي.
- تحديد أثر العلاقة بين مراقب الحسابات والإفصاح عن القيمة العادلة للسهم على كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي.

فروض البحث: يمكن تحديد فروض الدراسة في النقاط التالية:

- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين فئات الدراسة حول مسؤولية مراقب الحسابات عن القيمة العادلة للسهم للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي.
- لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين فئات الدراسة حول أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة للسهم في تقرير مراقب الحسابات المقدم إلى سوق الأوراق المالية الليبي.
- لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مسؤولية مراقب الحسابات والإفصاح عن القيمة العادلة للسهم وأثر ذلك على كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على كلا من المنهج الاستقرائي والمنهج الإستنباطي مستخدماً أسلوب الدراسة النظرية المعتمدة على الكتب والدوريات والرسائل العلمية والمعلومات على الشبكة الدولية (الانترنت) التي تناولت موضوع البحث.

الدراسات السابقة:

❖ دراسة: (د. أمجد حسن عبدالرحمن، ٢٠١٣)

بعنوان: مسؤولية مراقب الحسابات والمستشار المالي عن القيمة العادلة للسهم وأثر ذلك على كفاءة سوق الأوراق المالية (دراسة ميدانية).



مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانح خليفة السانح

هدفت هذه الدراسة إلى:

محاولة اقتراح معيار إضافي لمعايير المراجعة المصرية يحدد مسؤولية كل من مراقب الحسابات والمستشار المالي عن إعداد ومراجعة تقرير القيمة العادلة الذي يقدم لإدارة البورصة المصرية عند طرح أسهم الشركات للتداول.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- توجد علاقة معنوية بين إضافة معيار جديد لجعل المسؤولية تضامنية بين مراقب الحسابات والمستشار المالي وزيادة ثقة المستثمرين في تقرير القيمة العادلة للأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية.
- توجد علاقة معنوية بين إضافة معيار جديد لجعل المسؤولية تضامنية بين مراقب الحسابات والمستشار المالي ودقة المعلومات المالية والمحاسبية الواردة في تقرير القيمة العادلة للأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية.

❖ دراسة: (د.أمال محمد محمد عوض، ٢٠١٣)

بعنوان: تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
هدفت هذه الدراسة إلى:

تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية.
وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS13-IFRS9) لها تأثير على محاسبة القيمة العادلة كمقياس للبيانات المحاسبية حيث تؤثر على خاصية الملاءمة والمصدقية للتقارير المالية.



مسئولية مراقبي الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانع خليفة السانع

- إنه توجد علاقة بين محاسبية القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات في إطار معايير التقارير المالية الدولية.

❖ دراسة: (د. صباح حسن مجبل، د. خضير مجيد علاوي، ٢٠١٥)

بعنوان: إمكانية تطوير تأكيدات مراقب الحسابات تجاه تقديرات القيمة العادلة في ظل ظروف عدم التأكد - دراسة استطلاعية.

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى إجابات الأسئلة التالية:

هل تقديرات القيم العادلة لها أساس في معايير المحاسبة الدولية؟
وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إن المراجعة الخارجية للقوائم المالية أمر ضروري وغاية مطلوبة من أجل التأكد من شمول تلك القوائم لمعلومات كافية ومناسبة تحول دون تضليل المستخدمين لها من فئات المجتمع.

- إن التطورات المتسارعة في تقديرات القيمة العادلة وكثافتها كان لها انعكاس واضح في التقارير والقوائم المالية للشركات وألقت بأعبائها على مراقبي الحسابات.

❖ دراسة: (Kumarasiri & Fisher, 2011)

بعنوان:

Auditors Perceptions of Fair Value Accounting:
Developing Country Evidence

هدفت هذه الدراسة إلى:

تحديد وتحليل التحديات التي تواجه مراجع الحسابات في الدول النامية عند مراجعة القيمة العادلة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ضرورة إفصاح الإدارة عن بعض المعلومات الإضافية التي تزيد من قدرة المراجع على التأكد من دقة التقديرات، مع ضرورة إصدار المراجع الرأي سلبياً عند وجود شكوك رأي عالٍ حول تقديرات القيمة العادلة.



❖ دراسة: (Lacroix, et al , 2012)
بعنوان:

The Erosion of Jurisdiction: Auditing In Market Value Accounting Rigime.

هدفت هذه الدراسة إلى:

معرفة تأثيرات القيمة العادلة على مسئوليات مراجع الحسابات وعواقبها القضائية، وقد تم جمع بيانات الدراسة التجريبية من خلال المقابلات الهيكلية لعينة من المراجعين الكنديين.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- التأكد من دقة قياسات القيمة العادلة بشكل كبير.
- بالرغم من حاجة مراجعة القيمة العادلة لوقت أطول مقارنة بالتكلفة التاريخية إلا أن العائد المادي قد يدفع مراجعي الحسابات نحو قبول مراجعة هذه التقديرات.

❖ دراسة: (Jatinder P, et al, 2015)

بعنوان: On the audit of fair value measurements, economic Horizons

هدفت الدراسة إلى:

اختبار ما إذا كان المجال الوظيفي للمراجع ومدخله ومنهجيته ومسئولياتها تتعرض للتغير والتحول مع تبني محاسبة القيمة العادلة أم لا.
اختبار ما إذا كان دور المراجع يتحول من الاختبار الآلي للأدلة الملموسة إلى ممارسة وظيفة الحكم الشخصي بصورة موضوعية في التقييم الشامل للقيم التي تدعي إدارة المنشأة أنها قيم عادلة.



مسئولية مراقبي الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها
محمد السانح خليفة السانح

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توصلت الدراسة إلى أن ملف المراجع متمثلاً في مجاله الوظيفي ومدخله ومنهجيته ومسئوليته يتعرض لحالة من التحول بسبب تقديم محاسبة القيمة العادلة في الدفاتر الأساسية.
- تشير النتائج إلى أن هناك تغييرات جوهرية ضرورية في عملية المراجعة لأداء مراجعة قياسات القيمة العادلة.

التعليق على الدراسات السابقة:

- إن معظم الدراسات السابقة قد ركزت علي المفاضلة بين نموذج محاسبة القيمة العادلة ونماذج القياس الأخرى كالتكلفة التاريخية، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن محاسبة القيمة العادلة هي الخيار الصحيح.
- إن معظم الدراسات السابقة اتفقت علي أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يحقق خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية، بينما تبقى خاصية موثوقية معلومات محاسبة القيمة العادلة محل جدل واسع.
- يجب تدريب الكوادر الفنية لدي مكاتب مراقبي الحسابات والمستشارين الماليين لتأهيلهم بكفاءة وفاعلية لإعداد ومراجعة تقرير القيمة العادلة.

خطة البحث : ينقسم البحث الى ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول:** عرض وتحليل سوق الاوراق المالية الليبي.
- **المبحث الثاني:** ثانياً: صعوبات ومشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في سوق الاوراق المالية الليبي.
- **المبحث الثالث:** مسؤولية مراقب الحسابات عن الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة للسهم.



أولاً: عرض وتحليل سوق الأوراق المالية الليبي: ❖ سوق الأوراق المالية الليبي:

يعتبر سوق الأوراق المالية الليبي من أهم روافد الاقتصاد الوطني، وذلك لإتاحة الفرصة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية، بخلق بيئة يتم من خلالها تحقيق عوائد كبيرة وزيادة الناتج المحلي والنمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد ارتأت إدارة سوق الأوراق المالية الليبي أن تتسم قواعد الحوكمة بالطابع الإلزامي، فلا تقتصر على كونها مجرد إرشادات، بل قواعد ملزمة من خلال اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أدوات قيد الأوراق المالية أو شطبها في سوق الأوراق المالية الليبي كذلك تعد بمنزلة دليل لأعضاء مجالس الإدارة والتنفيذيين بالشركات العاملة في سوق المال والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، لتعرف دور كل منهم واختصاصاته في مجال تطبيق قواعد الحوكمة (الإدارة الرشيدة) للشركات المساهمة، وقد تضمنت قواعد الحوكمة الشركات الصادرة عن سوق الأوراق المالية الليبي "نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات" قواعد حوكمة الشركات المساهمة" بعض القواعد، التي قد تسهم في دعم استقلال مراجع الحسابات بشكل مباشر أو غير مباشر مثل الخدمات التي يحظر على المراجعين تقديمها لعملاء المراجعة في أثناء إنجاز عملية المراجعة طبقاً للقواعد المشار إليها والتي ركزت على ما يأتي:

- قيام لجنة المراجعة بالتوصية لمجلس الإدارة بتعيين المراجعين الخارجيين وعزلهم وتحديد أتعابهم مع المراعاة عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلالهم.
- قيام لجنة المراجعة بمتابعة أعمال المراجعين الخارجيين واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها في أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.
- قيام لجنة المراجعة بدراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي وما أبدى من ملاحظات.



مسئولية مراقبي الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانع خليفة السانع

- قيام لجنة المراجعة بدراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.
- قيام لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية عليها.
- قيام لجنة المراجعة بدراسة السياسات المحاسبية المتبعة وتقديم الملاحظات والتعديلات اللازمة.
- وفي ظل هذا التحول الاقتصادي قام السوق خلال مدة وجيزة من إنشائه بخطوات مهمة جداً، متمثلة في إبرام الاتفاقيات والمشاركة في ندوات ومؤتمرات داخل وخارج ليبيا.

❖ القوانين المساعدة في إنشاء سوق الأوراق المالية الليبي:

نظراً لأهمية الموضوع فقد ظهرت مجموعة من القوانين ساعدت في إنشاء هذه السوق منها:

- إنشاء سوق الأوراق المالية الليبي بموجب قرار رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وبعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، حيث نصت المادة ١٠ من القانون أن تتولى اللجنة الشعبية العامة تحديد الجهة التي يسند إليها تأسيس سوق الأوراق المالية في ليبيا.
- قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء قسم لتداول الأسهم بإدارة الحسابات والاستثمارات، أجازت المادة الثانية من القرار إنشاء مكاتب لتداول الأسهم بفروع المصارف التجارية.
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٤ في مادتيه رقم (٨٥)-٥٩) ما يجب أن يتضمنه سوق الأوراق المالية.
- القرار رقم (١٠٥) لسنة ٢٠٠٥ الصادر من اللجنة الشعبية العامة حيث أسندت مهام إنشاء سوق الأوراق المالية إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة.



مسئولية مراقبي الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانح خليفة السانح

- وأخيراً صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٣٤) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء سوق الأوراق المالية وإصدار نظامه الأساسي المرفق بالقرار (ويسمى سوق الأوراق المالية الليبي) ويأخذ شكل شركة مساهمة عامة، تم قيدها في السجل التجاري بتاريخ (٢٠٠٧/٠٧/١) تحت رقم (٥٤١).
- وقد نص النظام الأساسي للسوق على العمل بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية، في إعداد القوائم المالية ومراجعتها إلى حين صدور معايير محلية خاصة بالسوق، وكان ذلك بعد سنتين من صدور القرار رقم (١٣٤) لسنة ٢٠٠٦، حيث جاء القرار رقم (٤٣٦) لسنة ٢٠٠٨ لتعديل القرار السابق، (وكان ذلك استجابة للحاجة الملحة التي فرضتها مقتضيات العمل وطبيعته بما يتماشى مع التشريعات الناقدة مستفيدين في ذلك من تجارب سابقة في هذا المجال وآخذين في الاعتبار خصوصية الاقتصاد الوطني، بالإضافة للتطور في الهيكل التنظيمي للاقتصاد الليبي.
- فقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة هذا القرار (٤٣٦) لسنة ٢٠٠٨ بشأن إصدار اللجنة النظام الأساسي للسوق، حيث تم نقل تبعيته إلى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز رأس المال الذي بلغ ٥٠ مليون دينار.
- وفي عام ٢٠١٠ صدر القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٠، بشأن سوق المال الليبي الذي ينظم العمل في السوق والذي نص على إلغاء كل ما يخالفه.
- وبلغ عدد الشركات المنضمة إلى هذا السوق خلال سنة ٢٠١٠ إحدى عشرة شركة بما في ذلك المصارف التجارية، ونظراً لقلّة الشركات المدرجة بالسوق المالي في ليبيا، فإن هذا السوق يحتاج إلى فترة كافية لتحقيق أغراضه.



مسئولية مراقبي الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانح خليفة السانح

❖ أهداف السوق ووظائفه: وفقاً للمادة رقم (٣) للنظام الأساسي لسوق الأوراق المالية المرفق بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٣٤) لسنة ٢٠٠٦م

- تهيئة مناخ استثماري للأوراق المالية يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني.
 - تشجيع الادخار والنهوض بالوعي الاستثماري بما يكفل توجيه المدخرات إلى القطاعات الاقتصادية ذات العائد الأمثل.
 - الإشراف على تنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية وعمليات نقل ملكيتها.
 - خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق توظيفاً لمدخرات الأفراد من خلال السماح بالعمليات البيع والشراء للأسهم والقيام بعمليات الاستثمارية.
 - المساهمة في تنفيذ برنامج تملك الوحدات الاقتصادية العامة والمنشآت والشركات بما يسهم في توسيع قاعدة الملكية.
 - وضع القواعد اللازمة لحماية وضمان سلامة التعامل في السوق بما يحقق تداولاً يرتكز على الكفاءة الاقتصادية.
 - تنمية الروابط وعلاقات التعاون فيما بين السوق والأسواق العربية والإقليمية والعالمية بما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني.
- ❖ القوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي في ليبيا:

قد اهتمت القوانين والقرارات المتعلقة بسوق الأوراق المالية الليبي بعملية الإدراج بالسوق وكذلك متطلبات الإفصاح والشفافية الواجب تلبيتها من قبل الجهات المدرجة حرصاً على أن يكون التعامل في السوق مبنياً على قواعد الإفصاح والشفافية والتي توفر التعامل الآمن لكل المتعاملين في السوق، ولحماية المستثمرين والمتعاملين من المخاطر غير التجارية، وتوفير المعلومات عن الشركات المصدرة للأوراق المالية والتأكد من سلامة المعلومات وجعلها متاحة بصفة دورية ولضمان نزاهة وتطوير العمل المالي تم إنشاء هيئة سوق المال بموجب القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ م بشأن سوق المال، ومن مهام هذه الهيئة



مسئولية مراقبي الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاقتها
محمد السانح خليفة السانح

تنظيم ومراقبة الإفصاح بشكل جوهري ودقيق عن كل المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين والمتعلقة بالإصدارات العامة لأوراق المالية، ومن مهامها أيضاً وضع قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) للشركات المدرجة والعاملة في مجال الأوراق المالية:

مما سبق فإنه يتم رفض فرض العدم وهو:

"لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مسئولية مراقب الحسابات والإفصاح عن القيمة العادلة للسهم في التقرير المقدم إلى سوق الأوراق المالية الليبي".

وقبول الفرض البديل وهو:

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مسئولية مراقب الحسابات والإفصاح عن القيمة العادلة للسهم في التقرير المقدم إلى سوق الأوراق المالية الليبي".

مما سبق ايضاً فإنه يتم رفض فرض العدم وهو:

"لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مسئولية مراقب الحسابات والإفصاح عن القيمة العادلة للسهم وأثر ذلك على كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي".

وقبول الفرض البديل وهو:

"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مسئولية مراقب الحسابات والإفصاح عن القيمة العادلة للسهم وأثر ذلك على كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي".

ثانياً: صعوبات ومشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في سوق الاوراق المالية

الليبي:

من المعروف انه من الصعب تقبل التغير وخاصة بالمبادي والأسس المحاسبية التي تستخدمها الشركات لفترات طويلة مثل مبدأ التكلفة التاريخية،



مسئولية مراقبي الحسابات عن الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة للسهم وملاقتها
محمد السانح خليفة السانح

ويرجع ذلك الخوف من التغيير وعدم الرغبة للتطوير وفهم الأساليب والمفاهيم والمعايير الحديثة الى عدة أسباب منها الخوف من التغيير وعدم الرغبة للتطوير حيث ان محاسبة القيمة العادلة تواجه عملية تطبيقه في سوق الاوراق المالية الليبية التالية:

- رفض التغيير، ذلك بسبب تعارضه مع مبدأ الحيطة والحذر ومبدأ التكلفة التاريخية.
 - الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة.
 - عدم توافق القوانين واللوائح الحكومية مع المعالجات الواردة في المعايير الدولية.
- ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة يحتاج الى بذل جهود غير عادية وتحمل تكاليف إضافية مما تؤدي إلى رفع التكلفة عن المنفعة، وأيضا تأخير إعداد وإصدار التقارير المالية والأمر الذي ينعكس سلبا على مستخدمي البيانات المالية، وبالتالي يكون له تأثير عكسي على إيرادات الشركة.
- ولابد من وجود سوق نشط للأدوات المالية لكي تقوم الشركات بعملية تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وخاصة في البلدان النامية والتي تعتبر أسواقها المالية أسواق ناشئة وغير كفوه ومنها سوق الاوراق المالية الليبي، ومن اهم مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في سوق الاوراق المالية الليبي ما يلي:
- تكمن المشكلة الاساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكلف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط .
 - أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلفة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع



مسئولية مراقبي الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانع خليفة السانع

تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلا على ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.
ومن خلال المقابلات الشخصية التي أجريت مع بعض المحاسبين والمراجعين والمحللين الماليين بسوق الأوراق المالية الليبي بخصوص بعض الصعوبات التي تواجه إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة، أكدوا بأن من أهم الصعوبات التي تواجههم هي عقلية الإدارة العليا التقليدية وخوفها من التغيير، وأن الإدارة العليا تعتبر الراهن هو الوضع الأمثل، وأن الأمور على مايرام ولاداعي من التغيير وأنه سوف يكلف الشركة ويؤخرها عن مواعيد تقديمها للتقارير المالية، وكذلك قال السيد الصلابي / مدير إدارة التداول بسوق الأوراق المال الليبي بأن صعوبة تطبيق محاسبة القيمة العادلة هي من أهم أسباب عدم إلزام الشركات المدرجة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأكد ان من اسباب عدم تطبيق المعايير الدولية يكمن في نقص الخبرة لدى الموظفين وخاصة الموظفين الجدد، ويرجع السبب الى تدني المستوى التعليمي بالجامعات الليبية، وعدم إدراج مناهج المعايير الدولية من ضمن البرامج التعليمية.

❖ المشاكل التي تواجه مراقبي الحسابات الليبي وهي كالآتي:

- عدم قيام نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين بتثقيف مراقبي الحسابات بأهمية اتباع معايير المراجعة الدولية.
- ان المعايير الدولية للمراجعة لازالت تواجه العديد من المشاكل والصعوبات في تطبيقها في ليبيا، وعليه يجب أن تاخذ نصيبها من الاهتمام والدراسة من قبل الجهات المختصة كنقابة المراجعين أو الهيئات الأكاديمية كالجامعات.
- عدم قيام النقابة بإصدار مجلة تخصصية دورية للرفع من كفاءة مراقبي الحسابات الليبي، حيث ان عدم وجود مكتبة علمية بالنقابة يعتبر أحد الأسباب التي ساهمت في عدم تطوير مراقبي الحسابات في ليبيا.



مسئولية مراقبي الحسابات عن الإفصاح عن تفديرات القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانح خليفة السانح

- عدم وجود اتصال بين النقابة ومراقبي الحسابات في ليبيا وذا مؤشرا على أن النقابة لا تعطي أي اهتمام للمراقبي الحسابات المسجلين بها .
- ليس هناك دور للنقابة في رفع كفاءة مراقب الحسابات الليبي مهنيا وعلميا وثقافيا واجتماعيا، وبالتالي يجب على نقابة المراجعين الخارجين في ليبيا ضرورة تطوير مراقبي الحسابات بإعطائهم دورات تخصصية في الداخل والخارج من أجل مواكبة التطورات في علم المراجعة .
- عدم وجود معايير واضحة وعادلة لتحديد اتعاب مراقب الحسابات الليبي بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ .
- عدم وجود أي دور للتشريعات الحالية في تنظيم مهنة المراجعة في ليبيا، ويجب تطوير القوانين المنظمة لمهنة المراجعة في ليبيا لما لها دور في رفع كفاءة مراقب الحسابات الليبي.
- عدم مواكبة القوانين والتشريعات المتعلقة بمهنة المراجعة الخارجية في ليبيا والمعمول بها حاليا التطورات الحديثة في علم المراجعة.
- لم تنص القوانين المتعلقة بالمهنة على الزام مراقبي الحسابات في ليبيا باتباع معايير المراجعة الدولية لزيادة كفاءة عملية المراجعة.
- ضعف نظام الرقابة الداخلية بالشركات التي يقوم مراقب الحسابات بمراجعتها.
- عدم كفاءة المحاسبين العاملين بشركات العملاء.
- إن قيام العملاء بالتباطو في سداد الأتعاب للمراقب الحسابات من أجل إجباره على تقديم تقريرا نظيفا تعتبر من المسائل الهامة والتي تعاني منها مكاتب المراجعة في ليبيا .
- لا يوجد فصل تام بين مهنة المحاسبة والمراجعة بمكاتب المراجعة في ليبيا.
- وجود مكاتب المراجعة الدولية قلل من فرصة مكاتب المراجعة المحلية من الحصول على أحجام كبيرة للعمل.



مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانع خليفة السانع

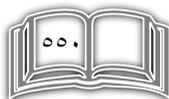
- إن عدم مشاركة الجهات الأكاديمية والمهنية الأخرى مثل الجامعات في إجراء دورات تدريبية والإشراف على العاملين بمكاتب المراجعة تعتبر من الأمور التي لها الأثر السلبي على تطوير مهنة المراجعة في ليبيا أي ان الجهات الأكاديمية ليس لها دور في تطوير مراقب الحسابات في ليبيا.

ثالثاً: مسؤولية مراقب الحسابات عن الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة للسهم:

يتضح دور مراقب الحسابات عند مراجعة إفصاحات القيمة العادلة في ضوء المعايير الدولية في النقاط التالية:

- ❖ **الإفصاح وفقاً لإطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به:**
وهناك حالات تنص فيها أطر إعداد التقارير المالية على تقديم الإفصاحات المتعلقة بالشكوك والتمثلة في:
- الإفصاح عن الافتراضات الهامة ومصادر شكوك التقدير الأخرى التي تحتوي علي مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى تعديلات كثيرة.
- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأهمية التقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة للسهم بالنسبة للوضع المالي وأداء المنشأة، والإفصاح عن الافتراضات المستخدمة في تحديد المدي.
- إفصاحات نوعية مثل التعرض للمخاطر وكيف تنشأ، والطرق المستخدمة في قياس المخاطر.
- الإفصاح عن أي تغييرات تطرأ عن الفترات السابقة، وعن حد المخاطرة الذي تتعرض له المنشأة.

لذلك يتعين على مراقب الحسابات ملاحظة أنه في حالة التقديرات المحاسبية بالقيمة العادلة، تُعكس الافتراضات، أو تتوافق معاً، وما سيستخدم الأطراف المطلعون والراغبون في المعاملة على أساس تجاري (المشار إليهم أحياناً بالمشاركين في السوق أو مصطلح مكافئ) في تحديد القيمة العادلة عند تبادل أصل أو تسوية التزام، كما سنتباين افتراضات محددة حسب خصائص



مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاقتها
محمد السانح خليفة السانح

الأصل أو الالتزام الذي يتم تقييمه، وطريقة التقييم المستخدمة (مثل أسلوب السوق أو أسلوب الدخل) ومتطلبات عمل إعداد التقارير المالية المعمول بها، فقد تختلف الافتراضات أو المدخلات من حيث مصادرها وأسسها كما يلي:

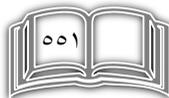
- يتم تطوير تلك الافتراضات أو المدخلات التي تعكس ما سيستخدم المشاركون في السوق في تسعير أصل أو التزام معين بالاستناد إلى بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن المنشأة المبلغ عنها (المشار إليها أحياناً بالمدخلات الجديرة بالملاحظة أو مصطلح مكافئ).
- يتم تطوير تلك الافتراضات أو المدخلات التي تعكس الأحكام الخاصة بالمنشأة حول الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام بالاستناد إلى أفضل المعلومات المتوفرة من ظل الظروف القائمة (المشار إليها أحياناً بالمدخلات غير الجديرة بالملاحظة أو مصطلح مكافئ).

❖ الإقرارات الخطية:

يتعين على مراقب الحسابات الحصول على إقرارات خطية من الإدارة حول ما إذا كانت تعتقد بأن الافتراضات الهامة المستخدمة من قبلها في إعداد التقديرات المحاسبية معقولة أم لا.

❖ تشمل وثائق المراجعة على ما يلي:

- أساس استنتاجات مراقب الحسابات حول معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاح عنها الذي يؤدي إلى مخاطر هامة.
 - المؤشرات على وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة.
- وبالتالي على مراقب الحسابات التحقق من صحة ما يلي:
- إن الافتراضات معقولة ومؤيدة وتمثل أفضل تقديرات الإدارة للظروف والأوضاع الاقتصادية للأصل على مدار عمره الإنتاجي.
 - إن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة معدة إعداد جيداً على أساس تلك الافتراضات.



مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانح خليفة السانح

- إن التدفقات النقدية المستقبلية تم إعدادها على أساس متنسق مع القوائم المالية وباستخدام مبادئ محاسبية.
- وبعد أن ينتهي مراقب الحسابات من تقييم قياسات وإفصاحات القيمة العادلة والتأكد من أن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة تتمشى مع إطار إعداد التقرير المالي المطبق في المنشأة، فإنه يقوم بتقديم تقرير يوضح فيه نتائج مراجعته.
- وإذا لم تستطع الإدارة دعم حقيقة أنها تغلبت على الافتراض بأنه من الممكن تحديد القيمة العادلة بصورة يعتمد عليها، فيتطلب معيار المراجعة الدولي المعاد صياغته رقم ٧٠٠ " تقرير المراجع حول القوائم المالية قد يختلف مراقب الحسابات مع الإدارة حول أمور عدة، كقبول السياسات المختارة، أو طرق تطبيقها أو ملاءمة الإفصاح في البيانات المالية، وإذا كان مراقب الحسابات غير قادر على الحصول على أدلة مراجعة كافية لتحديد ما إذا تم التغلب على الافتراض، فإنه سيكون قصور في مجال عمل مراقب الحسابات. وفي حالة كون هذه الاختلافات جوهرية للبيانات المالية، يجب على مراقب الحسابات إبداء رأي متحفظ أو رأي سلبي".
- ومن هنا يري الباحث أن هناك اتفاق بين فئات الدراسة حول عناصر مسؤولية مراقب الحسابات عن القيمة العادلة للسهم للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي ومدى مسؤوليته عنها مع وجود بعض الاختلافات البسيطة بين فئات الدراسة حول تلك العناصر.

مما سبق فإنه يتم رفض فرض العدم وهو:
"لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مسؤولية مراقب الحسابات والإفصاح عن القيمة العادلة للسهم في التقرير المقدم إلى سوق الأوراق المالية الليبي".



مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانح خليفة السانح

وقبول الفرض البديل وهو:
"توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مسؤولية مراقب الحسابات والإفصاح عن القيمة العادلة للسهم في التقرير المقدم إلى سوق الأوراق المالية الليبي".

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج : خلص البحث الى النتائج التالية:

- هناك العديد من الصعوبات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة سواء المرتبطة بتعقيد المهمة أو تحيزات الإدارة أو تحديد وتقييم المخاطر المرتفعة لمراجعة القيمة العادلة أو المتعلقة بنقص الخبرة في مراجعة التقديرات أو تحديد الأتعاب وتأثيره علي استقلال مراقب الحسابات والتي تؤثر علي كفاءة مراقب الحسابات عند مراجعة القيمة العادلة.
- تزيد الاتهامات الموجهة لمراقبي الحسابات في حالة مراجعة أصول الشركة المقيمة بالقيمة العادلة، كما أن الجهد المبذول من قبل مراقب الحسابات في هذه الحالة يزيد نتيجة صعوبة التحقق من قيمة البنود محل المراجعة.
- يتعين على مراقب الحسابات الحصول على إقرارات خطية من الإدارة حول ما إذا كانت الافتراضات الهامة المستخدمة من قبلها في إعداد التقديرات المحاسبية معقولة أم لا.
- ان المعايير الدولية للمراجعة لازالت تواجه العديد من المشاكل والصعوبات في تطبيقها في ليبيا، وعليه يجب أن تاخذ نصيبتها من الاهتمام والدراسة من قبل الجهات المختصة كنقابة المراجعين أو الهيئات الأكاديمية كالجامعات.
- عدم قيام النقابة بإصدار مجلة تخصصية دورية للرفع من كفاءة مراقب الحسابات الليبي، حيث ان عدم وجود مكتبة علمية بالنقابة يعتبر أحد الأسباب التي ساهمت في عدم تطوير مراقبي الحسابات في ليبيا.



مسئولية مراقبي الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانع خليفة السانع

- عدم وجود اتصال بين النقابة ومراقبي الحسابات في ليبيا وذا موثرا على أن النقابة لا تعطي أي اهتمام للمراقبي الحسابات المسجلين بها.

ثانياً: التوصيات: يوصي البحث بالآتي:

- يجب تدريب الكوادر الفنية لدى مكاتب مراقبي الحسابات لتأهيلهم بكفاءة وفاعلية لإعداد ومراجعة تقرير القيمة العادلة.
- ضرورة إصدار معايير المحاسبة والمراجعة، بما يتماشى مع البيئة الليبية، والزام الشركات بتطبيق تلك المعايير من خلال التشريعات القانونية ومتابعة تنفيذها وتحديثها بصفة مستمرة بما يتماشى مع الواقع.
- إعادة النظر في النظم القائمة والتشريعات والقوانين التي كانت تعمل في ظل الاقتصاد الموجه، منها النظام التشريعي والاقتصادي والإداري، والعمل على عدم تدخل أجهزة الدولة في سوق الأوراق المالية الليبي إلا بما يسمح بتنظيمه.
- العمل على تعديل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٣ بما يتماشى مع التطورات الحديثة بمهنة المراجعة في ليبيا.
- تعريف المتعاملين في سوق الأوراق المالية الليبي سواء الشركات محل المراجعة المتداولة في السوق أو مكاتب المراجعة الخارجية أو المحليين الماليين أو المستثمرين بالمنافع التي تعود على الجميع نتيجة التوسع في تقديم الإفصاح للمتعاملين في سوق الأوراق المالية الليبي وإيجاد بيئة أعمال تنسم بالشفافية في المجتمع الليبي.
- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث وعقد الندوات والدورات التدريبية لتنمية قدرات مراقبي الحسابات في مجال مراجعة والإفصاح عن القيمة العادلة.

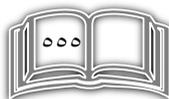


مسئولية مراقب الحسابات عن الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانح خليفة السانح

المراجع:-

اولا: المراجع العربية:

- ١- شيماء محمد السيد أحمد عبيد، "مدخل لتطوير مراجعة القياس والإفصاح المحاسبي عن تقديرات البناء الهيكلي للقيمة العادلة لمنشآت الأعمال المستمرة في ضوء المعايير الدولية المرتبطة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١١. ص ص ١٤-١٥.
- ٢- د.محمد عبده محمد مصطفى، "كفاءة سوق الأوراق المالية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الأول، العدد الرابع، ٢٠١١، ص ٢٣.
- ٣- د.ناصر خليفة عبد المولى سعيد، "تقييم التنظيم الحالي لمهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية"، **المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة**، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، العدد الثاني، ٢٠٠٨، ص ١٦٩.
- ٤- د.عبيد سعد شريم، لطف حمود بركات، "أصول مراجعة الحسابات"، الأمين للنشر والتوزيع، صناع، ٢٠١١، ص ١٤٠.
- ٥- د.سامي محمد أحمد غنيمي، "محاسبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ضوء الأزمة المالية المعاصرة - دراسة نظرية اختبارية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد الثاني، العدد الأول، ٢٠١٢، ص ص ٦٩-١١٦.
- ٦- د.أمجد حسن عبدالرحمن، "مسئولية مراقب الحسابات والمستشار المالي عن القيمة العادلة للسهم وأثر ذلك علي كفاءة سوق الأوراق المالية - دراسة ميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ٢٠١٣، ص ٤٨٠.
- ٧- د.آمال محمد محمد عوض، "تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠١٣، ص ص ١٤٥ - ٩٢.
- ٨- د. صباح حسن مجبل، خضير مجيد علاوي، "إمكانية تطوير تأكيدات مراقب الحسابات تجاه تقديرات القيمة العادلة في ظل ظروف عدم التأكد - دراسة



مسئولية مراقبي الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانح خليفة السانح

- استطلاعية"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وسط، العدد ١٨، ٢٠١٥، ص ص ١-٢٨.
- ٩- د. جمانة حنظل التميمي، د. عليه صالح ناصر، "أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة البصرة، المجلد ١٧، العدد ٢، ٢٠١٥، ص ص ١٥٧-١٧٥.
- ١٠- د. أحمد حلمي جمعة، "إدراك مراقبي الحسابات لتحديات قياس تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠١٣، ص ص ١٥-٦٠.
- ١١- د. أحمد زكريا زكي عصيمي، "أثر استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة - دراسة استطلاعية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الأول - الجزء الثاني، ٢٠١٢، ص ص ٧٠-٧١.
- ١٢- د. جمال أحمد حسن موسى، "توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٢٤، ملحق العدد ١، ٢٠١٠، ص ٤٥.
- ١٣- د. عبدالحميد أحمد أحمد شاهين، "مدخل مقترح لمراجعة القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية للمراجعة - دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ١، العدد ٤، ٢٠١٣، ص ٢٣٨.
- ١٤- د. معتز أمين عبد الحميد السعيد، "أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة للدراسات العليا، ٢٠٠٨، ص ٣٥.
- ١٥- د. إبراهيم عبدالحفيظ عبدالهادي محمد، "تطوير تأكيدات مراقبي الحسابات تجاه تقديرات القيمة العادلة في ظل ظروف عدم التأكد - دراسة نظرية"، المجلة المصرية للدراسات المصرية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٣٦، العدد ٣، ٢٠١٢، ص ص ٥١٨-٥١٩.



مسئولية مراقبي الحسابات عن الإفصاح عن تقديرها القيمة العادلة للسهم وملاحظتها.....
محمد السانع خليفة السانع

- ١٦- د. صباح حسن مجبل، خضير مجيد علاوي، "إمكانية تطوير تأكيدات مراقب الحسابات تجاه تقديرات القيمة العادلة في ظل ظروف عدم التأكد - دراسة استطلاعية"، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد ١٨، ٢٠١٥، ص ٢٢.*
- ١٧- د. خالد أرخيص عبدالسلام طاهر، "دور سوق الأوراق المالية في تفعيل عملية توسيع قاعدة الملكية في ليبيا"، *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ٢٠١٣، ص ١٥٨.*
- ١٨- د. عيسى عبدالله عيسى الغنودي، "دور قواعد الإدارة الرشيدة - الحوكمة - في دعم استقلال مراجعي الحسابات في ليبيا - دراسة استكشافية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، المجلد ٧، العدد الثاني ٢٠١١، ص ٤٥٥.*
- ١٩- أ. فاطمة على مصباح المجربي، "قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية"، *رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ٥٢-٥٤.*
- ٢٠- أ. على طاهر محمد أبو جلاله، "مدى إمكانية تطبيق الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق المال الليبي للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩)"، *رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، الأكاديمية الليبية، ٢٠١٣، ص ٤٣ - ٤٤.*
- ٢١- د. خالد ابو راوي ميلاد أصميذة وآخرون، "دور الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين في الأسواق المالية - دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الليبي"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الثالث، ٢٠١٢، ٣٧-٣٨.*
- ٢٢- سوق الأوراق المالية الليبي، (التقرير الربع السنوي لعام ٢٠٠٧)، *إدارة البحوث والدراسات والتطوير، ص ٣.*
- ٢٣- للمزيد يمكن الرجوع إلى: سوق الأوراق المالية الليبي (القوانين). متاح على:
<http://www.Ism.ly/Arabic/Legal%20Department.aspx>
- ٢٤- محمد ابو القاسم زكري، "واقع مهنة المحاسبة في ليبيا"، *المؤتمر العلمي الثالث الاكاديمية الليبية - ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، ٢٠١٣، ص ٢٥-٣٠.*



ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Laux, Christian, and Christian Leuz., "Did Fair-Value Accounting Contribute to the Financial Crisis", **Journal of Economic Perspectives**, 93-118. 2010.
- 2- Danny pannese & Alan Delsavero, "Fair Value Accounting: Effect on the Auditing Profession", **Journal Of Applied Research**, 2010, pp: 43 – 49.
- 3- Jayanthi Kumarasiri & Richard Fisher, "Auditors Perceptions Of Fair Value Accounting: Developing Country Evidence", **International Journal Of Auditing**, pp 66-87,2011.
- 4- Jean-H. S. Lacroix, Sylvain Durocher And Yves Gendron, "The Erosion of Jurisdiction: Auditing In Market Value Accounting Rigime", **Journal Homepage: www.elsevier.com/ Locate /cpa.**, 2012, pp 36-53.
- 5- Jatinder P. Singh and Prince Doliya, on the audIt of fa ir value measurements, **economic Horizons**, January - April 2015, Volume 17, Number 1, 59 – 69.
- 6- International Federation of Accunting (IFAC), Revised and Redrafted International Standard on Auditing (ISA) 705, Modification to The Opinion in The Independent Auditors", **www.ifac.org**,2009.
- 7- International Federation Accounting (IFAC), Revised and Redrafted International Standard on Auditing (ISA)580, written Representation, **www.ifac.org**, 2010
- 8- Jatinder P. Singh and Prince Doliya, on the Audit of fair Valuem measurements, **Economic Horizons**, January - April 2015, Volume 17, Number 1, 59 – 69.



- 9- Frank Gigler, Chandra Kanodia, "What are the Economic Consequences of Fair Value Accounting" California at Irvine, Washington University in St. Louis, Rutgers Business School, California at Irvine, Washington University in St. Louis, **Rutgers Business School**, Current revision: June 2015,p3.
- 10- Church, B. K., S. M. Davis and S. A. McCracken, "The auditor's reporting model: A literature overview and research synthesis Accounting Horizons, 2008, p84.
- 11- Adrian p. Fitzsimons, Jeffrey L Satenstein and Benjamin R. Silliman, " Fair Value Audit Guidance Of Public And Non – Public Companies In Response To The Crisis ", Review Of Business, Volume: 30, Issuer: 2, p45, 2010.
- 12- Nicoleta Farcane, Delia Deliu And Maria Gheorghian, "Auditing Fair Values In A sensitive Socio- Economical Context", **Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomical**, 13(2), 2011, p 364.
- 13- Laghi E., et, al, "Fair value Hierarchy in Financial Instruments Disclosure. Is Transparency Well Assessed for investors? **Evidence from Banking Industry**", 2013.p23.
- 14- Allan B Afterman, "Amendments To Fair Value Measurement And Disclosure Requirements", Accounting And Auditing Update Service: No – 24, may, 2011, pp 1-3.
- 15- Thomas J, Friedmann, et al., "SEC holds round-table on fair value Accounting and Auditing Standards", **Journal of Investment Compliance**, Vol.9, No.4, www.Proquest.Umi.com. (2008),p11.

